الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند ١٣

كانون الثاني ٢٠١٢

I. مقدمة

يتضمن الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها عنصرين أساسيين هما الرواتب والأجور، والتعويضات والتقديمات الاجتماعية، وقد بلغ إجمالي هذا البند قيمة ٤١٦ مليار ليرة في شهر كانون الثاني من العام الحالي، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره ١٧٠ مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١١، كما يبين الجدول (١) أدناه.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١١.

يشكل الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور الحيز الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، مشكلاً ما نسبة ٢٩ في المائة من مجموع الأخير في شهر كانون الثاني من العام الحالي.

ومن ضمن مجمل الزيادة البالغة ١٧٠ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٢ بالمقارنة مع كانون الثاني من العام ٢٠١١، يعود مبلغ:

- حوالي٩٧ مليار ليرة إلى مسألة توقيت الدفعات، وبالأخص تلك المتعلقة بتسديد ما تبقى من دفعات *فروقات سلسلة الرتب والرواتب للأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨* (٥٦ مليار ليرة) والمدفوعات العائدة إلى *تعاونية موظفي الدولة* (٤١ مليار ليرة)
- حوالي ٢٠ مليار ليرة لدفع *فروقات لأربع درجات استثنائية* التي أعطيت لبعض أفراد الهيئة التعليمية.

جدول ١: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(.مليار ل.ل)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١١ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١١ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١١ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١١ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١١ ك٢	٢٠١٢ ك٢
الجهاز العسكري، ومنها	**122**	**161**	**6**	**6**	**28**	**56**	**0**	**1**	**157**	**224**
الجيش	82	85	4	4	12	47	0	0	98	136
قوى الأمن الداخلي1	32	38	2	2	14	4	0	0	48	44
قوى الأمن العام 2	6	7	0	0	2	1	0	0	8	8
قوى أمن الدولة 3	2	32	0	0	0	3	0	0	3	36
الجهاز التربوي	**49**	**81**	**4**	**4**	**0**	**0**	**0**	**0**	**54**	**85**
الجهاز المدني 4 ، ومنها	**25**	**45**	**5**	**5**	**0**	**1**	**3**	**43**	**33**	**95**
تعاونية موظفي الدولة							0	41	0	41
الجمارك 5									**3**	**12**
إجمالي الإنفاق	**197**	**288**	**15**	**16**	**29**	**57**	**3**	**44**	**246**	**416**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
(٢) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.
(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

سجلت مخصصات الرواتب والأجور ارتفاعاً بقيمة ٩١ مليار ليرة، من ١٩٧ مليار ليرة في شهر كانون الثاني ٢٠١١ إلى ٢٨٨ مليار ليرة في شهر كانون الثاني العام ٢٠١٢، ويعود هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى نمو المدفوعات المقدمة إلى الأجهزة: (أ) العسكرية (٣٩ مليار ليرة)، (ب) التربوية (٣٢ مليار ليرة) و(ج) المدنية (٢٠ مليار ليرة).

A.III الجهاز العسكري

على صعيد الجهاز العسكري، جاء الارتفاع الذي بلغ ٣٩ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣٢ في المائة) بشكل أساسي نتيجةً لتسديد ما تبقى من الدفعات الخامسة والسادسة[١] من *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨، والتي بلغت قيمتها حوالي ٣٣ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٢ (مقابل لا شيء في الفترة المماثلة من العام ٢٠١١) – وكان يتوجب دفعها في العام ٢٠١١. تجدر الإشارة أنه تم تسديد هذه الدفعات بموجب سلف خزينة[٢].

B.III الجهاز التربوي

على صعيد الجهاز التربوي، جاء الارتفاع الذي بلغ ٣٢ مليار ليرة (أي ما يعادل ٦٤ في المائة) نتيجة للسببين التاليين:

- دفع مبلغ وقدره ٢٠,٣ مليار ليرة[٣] على *فروقات الاربع درجات الاستثنائية*[٤] المعطاة إلى أساتذة المرحلة الثانوية وإلى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
- دفع مبلغ وقدره ١٢,٤ مليار ليرة[٥] لتغطية *رواتب الاساتذة المتعاقدين* في التعليم الابتدائي والمتوسط عن الفصل الثالث للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١.

C.III الجهاز المدني

على صعيد الجهاز المدني، جاء الارتفاع الذي بلغ ٢٠ مليار ليرة (أي ما يعادل ٨٢ في المائة)، بشكل أساسي نتيجة تسديد *دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب* – والتي كان يتوجب دفعها عند نهاية العام ٢٠١١، حيث سجلت ارتفاعاً بحوالي ١٤ مليار ليرة، أي ما نسبته ٧٠ في المائة من إجمالي ارتفاع هذه الفئة والبالغ ٢٠ مليار ليرة. .
أما من المنظار الإداري، فقد شهدت مدفوعات الجهاز المدني العائدة إلى القضاة (بما فيه الدينيين) والسلك الخارجي أعلى ارتفاع ضمن هذه الفئة، مفصلة على الشكل الآتي:

- يعود ارتفاع المدفوعات العائدة إلى القضاة (والبالغ ٦,٥ مليار ليرة) من ٢,٩ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١١ إلى ٩,٤ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٢ إلى (أ) مسألة توقيت دفعات سلسلة الرتب والرواتب – التي بلغت ٣ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٢ مقابل لا شيء في العام٢٠١١ و(ب) ارتفاع في رواتب

[١] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩-٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨. تم توزيع هذه الدفعات على مدة سنتين، على أن يتم تسديد دفعتين كل سنة. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨-١٩
[٢] لقد تمت هذه الدفعات بموجب المرسوم ٢٠١١/٦٨٧٣
[٣] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٢٠١١/٧٣٤١ - الذي سمح بدفع مبلغ وقدره ٣٠ مليار ليرة لتغطية كلفة فروقات الاربع درجات استثنائية للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٠/١/١ و٢٠١١/١٠/٣١.
[٤] بموجب القانون ٢٠١١/١٥٩ – الذي منح أساتذة المرحلة الثانوية وأساتذة الفئة الثانية والثالثة مي المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أربع درجات استثنائية مقسمة كما يلي: درجتين استثنائيتين اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ ودرجتين استثنائيتين اعتباراً من ٢٠١١/١/١. تجدر الاشارة أنه لهذا القانون اثرا دائماً أيضاً، إذ وابتداءاً من ٢٠١٢/١/١، سيتم دمج قيمة الاربع درجات استثنائية في الراتب الاساسي للأساتذة المعنيين.
[٥] تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم ٢٠١١/٧٠١٩.

القضاة (المدنيين والدينيين) والبالغ ٣ مليار ليرة عقب اعتماد مقياس جديد لرواتبهم[٦]، و(ج) مدفوعات فروقات رفع الأجور للقضاة – والتي بلغت حوالي ٤٢٤ مليون ليرة[٧] خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٢، مقابل لا شيء خلال الشهر الأول من العام ٢٠١١.

- أما نمو مدفوعات السلك الخارجي والذي بلغ حوالي ٤,٥ مليار ليرة، فهو عائد بشكل أساسي إلى توقيت مدفوعات الرواتب لهذه الفئة، حيث تم تسديد مبلغ ٩,٦ مليار ليرة إلى هذه الفئة في كانون الثاني ٢٠١٢، مقابل ٥ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١١. ويتضمن مبلغ عام ٢٠١٢ حوالي ٣,٨ مليار ليرة عائدة لأجور النصف الثاني من العام ٢٠١٠ ومبلغ يقارب ٢,٥ مليار ليرة لشهر شباط ٢٠١٢ و٢,٥ مليار ليرة عائدة لرواتب النصف الثاني من العام ٢٠١١. بينما يتضمن مبلغ العام ٢٠١١ حوالي ٣ مليار ليرة لمدفوعات الرواتب العائدة إلى النصف الثاني من العام ٢٠١٠ و٢ مليار ليرة لفروقات ١٩٩٦–١٩٩٨.

من الجدير ذكره أنه تم دفع بعض مخصصات الرواتب والأجور لبعض عناصر الجهاز المدني بموجب سلف خزينة[٨]، بينما كان الدفع يتم عادة من مخصصات الموازنة المصنفة تحت البند ١٣ من الموازنة.

IV. التقديمات الاجتماعية

سجلت التقديمات الاجتماعية ارتفاعاً بقيمة 28 مليار ليرة، لتصل إلى 57 مليار ليرة في شهر كانون الثاني 2012، بسبب زيادة في الدفعات المقدمة إلى الجيش بقيمة ٣٥ مليار ليرة، وقد نتجت الأخيرة بشكل أساسي عن ارتفاع *التقديمات الصحية* (٤١ مليار ليرة)، وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء القاضي بتوحيد التعرفة الاستشفائية التي تدفعها الصناديق الضامنة الممولة من الخزينة. تجدر الإشارة أن معظم مدفوعات التقديمات هي من مشروع قانون الموازنة العام ٢٠١١.[٩]

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

ارتفعت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة[١٠]. ويعود ذلك إلى مسألة توقيت تسديد المدفوعات إلى تعاونية موظفي الدولة، حيث بلغت ٤١ مليار ليرة[١١] في كانون الثاني من العام ٢٠١٢ مقابل لا شيء في الفترة نفسها من العام ٢٠١١.

VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠١١، وذلك نتيجة تسديد *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ العائدة إلى هذه الفئة والتي بلغت ما يقارب ٩,٣ مليار ليرة. تجدر الإشارة أنه، كما جرت العادة بالنسبة إلى الرواتب والأجور للجمارك، تم تسديد هذه الدفعة من حساب الأمانات.

---

[٦] بموجب القانون ٢٠١١/١٧٣. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة المربع رقم II في تقرير الرواتب والأجور لكانون الأول ٢٠١١.

[٧] تمت هذه الدفعة من خلال سلف خزينة بموجب المراسيم التالية: المرسوم رقم ٢٠١١/٦٧٥٢، ٢٠١١/٦٨٢٣، ٢٠١١/٦٨٤٠ و٢٠١١/٦٨٢٧.

[٨] لقد تم هذا الدفع بموجب المراسيم التالية: ٢٠١١/٦٨٧٣، ٢٠١١/٦٦٢٢، ٢٠١١/٧٠٣٤ و٢٠١٢/٧٣٥٩.

[٩] ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتيجة قرار مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية ظهر في مشروع موازنة ٢٠٠٩ (كزيادة بقيمة ٤٢ مليار ليرة) و في مشروع موازنة ٢٠١٠ (كزيادة بقيمة ٤ مليار ليرة) و في مشروع موازنة ٢٠١١ (كزيادة بقيمة ٢٧ مليار ليرة).أما على الصعيد النقدي، فتأثير هذا القرار عام ٢٠١٠ ترجم بارتفاع قيمته ١,٣٤ مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام ٢٠٠٩، و تأثيره سنة ٢٠١١ ترجم بزيادة مقدرة بحوالي ٣,٠ مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام ٢٠١٠.

[١٠] يتألف بند "النفقات الاخرى" بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة بالإضافة إلى (١) المكافآت، و(٢) مساهمة الدولة في تعاونية موظفي الدولة، و(٣) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد الحكومية لتغطية النواب وموظفي مجلس النواب والقضاة ومساعدي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية، و(٤) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل لتغطية الموظفين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

[١١] تمت هذه الدفعة من خلال سلف خزينة بموجب المرسوم ٧٠٠٥/ ٢٠١١ - الذي سمح بدفع مبلغ وقدره ٦١ مليار ليرة المدفوعات العائدة لتعاونية موظفي الدولة عن عام ٢٠١١.

منشورات وزارة المالية

2012

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد ٥١-٥٤
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١١، كانون الثاني ٢٠١٢.
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣***، آب – كانون الأول ٢٠١١
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١١، كانون الثاني ٢٠١٢

2011

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد ٣٨-49
- ***واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)***، آذار ٢٠١١
- ***إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥***، آذار ٢٠١١
- ***موازنة المواطن لعام ٢٠١٠***، شباط ٢٠١١
- ***نتائج المالية العامة في ٢٠١٠***، أيار ٢٠١١
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٠، كانون الثاني – تشرين الثاني ٢٠١١
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣***، شباط- تشرين الأول ٢٠١١
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٠، كانون الثاني – تشرين الثاني ٢٠١١

٢٠١٠

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد ٢٦-٣٨
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الرابع من العام ٢٠٠٩، الربع الأول-الثالث من العام ٢٠١٠
- ***شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة***، أيار ٢٠١٠
- ***تقرير لبنان لعام ٢٠١٠***
- ***نتائج المالية العامة في ٢٠٠٩***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٠٩، كانون الثاني – تشرين لأول ٢٠١٠
- ***تقرير المالية العامة الفصلي***، الربع الأول والثاني من العام ٢٠١٠
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الثاني ٢٠١٠
- ***مشروع موازنة ٢٠١٠ – تقرير مفصّل***، تشرين الأول ٢٠١٠

٢٠٠٩

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد ١٤-٢٥
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الأول والثالث من العام ٢٠٠٩
- ***المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III***، التقرير الفصلي، أعداد ٩-١١
- ***تقرير لبنان لعام٢٠٠٩***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الأول ٢٠٠٩
- ***تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث*** ٢٠٠٩
- ***نتائج المالية العامة في ٢٠٠٨***
- ***مشروع موازنة ٢٠٠٩ – تقرير مفصّل، آب ٢٠٠٩***

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb